

- ٣ - ستسعى لدى الشركة صاحبة العلاقة زيادة مدة التخزين للبضائع المدة بالتراخيص من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوماً بالرغم من ان القوانين المرفوعة الاجراء تص على الاعفاء لمدة ثمانية ايام فقط .
- ٤ - ستطالب الشركة المختصة لاعتبار البضائع المشحونة بالتراخيص الى الأردن كأنها مودعة في المنطقة الحرة ليصار الى تطبيق تعريف المنطقة الحرة عليها وذلك دون النظر الى ذكر عبارة « المنطقة الحرة » او عدمها على يوالص الشحن او المانفست .
- ٥ - ستوجه التعليمات اللازمة الى المصالح المختصة ليصار الى مراقبة البضائع المدة الى الأردن داخل الميناء سواء اكانت عند التفريغ او النقل او الترتيب داخل المستودعات وذلك كي لا تتعرض للسرقات والتلف والنقص وعند استلامها وتسليمها لمنع استبدالها بدواها .
- ٦ - ستوجه التعليمات اللازمة الى مصلحة الجمارك لدرس امكانية اختصار المعاملات الجمركية الحسالية ليصار الى توفير مدة انجازها والتفقات عند الاقتضاء .
- وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام .
- بيروت في ٢٧ آب سنة ١٩٥٢

التوقيع : فيليب تقلا

تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية والتراخيص والنقل

بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية
بما ان تبادل وثيقتي ابرام اتفاقية التبادل الاقتصادي والتراخيص والنقل بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية قد تم في اليوم الرابع من شهر آذار سنة ١٩٥٣ بموجب الوثائق الموقع عليها حسب الاصول ، يمل ان هذه الاتفاقية - بحكم المادة الحادية والعشرين منها - قد اصبحت نافذة المفعول اعتباراً من اليوم التاسع من شهر آذار سنة ١٩٥٣ .

رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدي

اعلان

يعلن للجميع ان جميع البضائع اللبنانية المشمولة بنص المادة السادسة من الاتفاقية الاردنية اللبنانية (عندما ورد في الجدول رقم ٣) تبقى خاضعة لاجازة الاستيراد وفقاً لنظام الدفاع رقم ٧ لسنة ١٩٤١ ولما نص عنه في المادة السابعة من الاتفاقية .

الجمهورية الاردنية الهاشمية

عمان : يوم الاربعاء ٣ رجب سنة ١٣٧٢ الموافق ١٨ آذار سنة ١٩٥٣ العدد ١١٣٧

عزروميتاز

صحيفة

٦٤٧

قانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٥٣ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢

كلنا من الشعب